جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا

جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية

رسالة قدمها الطالب

علـي حليـم حسـن العباسـي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف

م . د علي عادل إسماعيل

1439 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ۖ

قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّـهِ ۖ

إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة آل عمران / آية 37

الإهداء

إلى شهداء الوطن ... الأكرم منا جميعاً ...

إلى والدي و والدتي إحساناً وعرفاناً ....

إلى إخوتي تقديراً وإكراماً ...

إلى زوجتي وابنتي حباً وشكرانا ....

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع ...

علي

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ... فالق الحب والنوى ... خالق كل شيء ... منزل التوراة والإنجيل والفرقان ... والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ... وبعد :

يطيب لي ان أتقدم بصادق الشكر والتقدير إلى معهد العلمين للدراسات العليا (مؤسسين وموظفين) ؛ لتأسيسهم وإدارتهم هذا الصرح العلمي الكبير , سائلين المولى العلي القدير أن يمن عليهم بالتوفيق .

كما يطيب لي ان أتقدم بالشكر والتقدير إلى استاذي الفاضل الدكتور علي عادل إسماعيل ؛ لتفضله بالإشراف على رسالتي هذه .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأخوة الأعزاء الموظفين العاملين في مكتبات كليات القانون في جامعات : القاهرة , والكوفة , وبابل , والقادسية , ومكتبة معهد العلمين للدراسات العليا , ومكتبة الروضة الحيدرية , و مكتبة الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد بهيئة النزاهة .

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص باللغة العربية	2 – 1
المقدمة	8 – 3
الفصل الأول **ماهية جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية**	45 – 9
المبحث الأول : مفهوم جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية .	23 – 10
المطلب الأول : تعريف كشف الذمة المالية .	14 – 10
الفرع الأول : التعريف لغة .	11 – 10
الفرع الثاني : التعريف اصطلاحا :	14 – 11
المطلب الثاني : موقف المشرع العراقي من جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية	18 – 14
الفرع الأول : الموقف في التشريعات العقابية العامة	15 – 14
الفرع الثاني : الموقف في التشريعات العقابية الخاصة	18 – 15
المطلب الثالث : ذاتية جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية .	23 – 18
الفرع الأول : أوجه التشابه والاختلاف مع جريمة اخفاء معلومات في كشف الذمة المالية .	21 – 18
الفرع الثاني : أوجه التشابه والاختلاف مع جريمة تقديم معلومات كاذبة في كشف الذمة المالية .	23 – 21
المبحث الثاني : التنظيم القانوني لكشف الذمة المالية .	35 – 24
المطلب الأول : متطلبات العمل بنظام كشف الذمة المالية .	27 – 24
الفرع الأول : تشريع القوانين والأنظمة .	25 – 24
الفرع الثاني : تحديد المؤسسات المختصة بالتطبيق .	26 – 25
الفرع الثالث : تدقيق ومراقبة كشوفات الذمم المالية .	27 – 26
المطلب الثاني : أنواع كشف الذمة المالية .	32 – 27
الفرع الأول : كشف الذمة الأول .	29 – 28
الفرع الثاني : كشف الذمة السنوي .	31 – 29
الفرع الثالث : كشف الذمة الختامي .	32 – 31

المطلب الثالث : الجهة المختصة بالقيام بواجبات كشف الذمة المالية .	35 – 32
الفرع الأول : وفق قانون الكسب غير المشروع .	33 – 32
الفرع الثاني : وفق الأمر رقم (55) لسنة 2004 .	33 – 33
الفرع الثالث : وفق قانون هيئة النزاهة	35 – 33
المبحث الثالث : المصلحة المحمية في جرائم الامتناع عن تقديم الكشف ووصفها القانوني	45 – 36
المطلب الأول : المصلحة المحمية	40 – 36
الفرع الأول : إثبات جرائم الكسب غير المشروع .	39 – 36
الفرع الثاني : حماية المال العام .	40 – 39
المطلب الثاني : الوصف القانوني للجريمة .	45 – 41
الفرع الأول : الوصف القانوني لجريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية .	44 – 41
الفرع الثاني : الاهمية القانونية للوصف القانوني للجريمة .	45 – 44
الفصل الثاني **أركان جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية**	90 – 46
المبحث الأول : الركن المادي .	62 – 48
المطلب الأول : الامتناع .	53 – 49
الفرع الأول : عناصر الامتناع .	51 – 49
الفرع الثاني : أنواع جرائم الامتناع .	53 – 51
المطلب الثاني : النتيجة الجرميه .	57 – 53
الفرع الأول : مدلول النتيجة الجرميه .	55 – 54
الفرع الثاني : تقسيم الجرائم بحسب لزوم تحقق النتيجة الجرميه	57 – 55
المطلب الثالث : علاقة السببية .	62 – 57
الفرع الأول : ماهية علاقة السببية واهميتها .	58 – 57
الفرع الثاني : معيار علاقة السببية .	60 – 58
الفرع الثالث : علاقة السببية في جرائم الامتناع .	62 – 61
المبحث الثاني : الركن المعنوي .	76 – 62
المطلب الأول : العلم .	70 – 64
الفرع الأول : العلم بالوقائع .	68 – 64
الفرع الثاني : العلم بالقانون .	70 – 68

المطلب الثاني : الإرادة .	72 – 70
المطلب الثالث : أنواع القصد الجرمي .	76 – 72
الفرع الأول : القصد العام والقصد الخاص .	74 – 72
الفرع الثاني : القصد المحدود والقصد غير المحدود .	75 – 74
الفرع الثالث : القصد البسيط والقصد مع سبق الاصرار .	76 – 75
المبحث الثالث : الركن الخاص	90 – 76
المطلب الأول : المكلفون بموجب القانون	82 – 78
الفرع الأول : المكلفون بموجب قانون الكسب غير المشروع .	79 – 78
الفرع الثاني : المكلفون بموجب الأمر رقم 55 لسنة 2004 .	80 – 79
الفرع الثالث : المكلفون بموجب قانون هيئة النزاهة .	82 – 80
المطلب الثاني : المكلفون من قبل هيئة النزاهة .	86 – 82
الفرع الأول : حدود صلاحية الهيئة في التكليف .	84 – 82
الفرع الثاني : الفئات المكلفة من قبل الهيئة .	86 – 84
المطلب الثالث : تكليف الأزواج والأولاد .	90 – 86
الفرع الأول : تكليف الأزواج والأولاد في القوانين العراقية .	88 – 87
الفرع الثاني : تكليف الأزواج والأولاد في القوانين المقارنة .	90 – 89
الفصل الثالث **الآثار القانونية لجريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية**	138 – 91
المبحث الاول : الآثار القانونية الموضوعية .	108 – 92
المطلب الأول : عقوبة الحبس .	97 – 93
الفرع الأول : عقوبة الحبس المقررة للجريمة في القانون العراقي .	95 – 93
الفرع الثاني : عقوبة الحبس المقررة للجريمة في القوانين المقارنة .	97 – 95
المطلب الثاني : عقوبة الغرامة .	101 – 97
الفرع الأول : عقوبة الغرامة المقررة للجريمة في القانون العراقي .	100 – 98
الفرع الثاني : عقوبة الغرامة المقررة للجريمة في القوانين المقارنة .	101 – 100
المطلب الثالث : تشديد العقوبة .	108 – 101
الفرع الأول : مخالفة اللوائح التنظيمية الخاصة بكشف الذمة المالية .	106 – 102
الفرع الثاني : العود .	108 – 106
المبحث الثاني : الآثار القانونية الاجرائية	124 – 109

المطلب الأول : التحقيق في جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية	114 – 110
الفرع الأول : تحريك الدعوى الجزائية .	112 – 110
الفرع الثاني : الجهة المختصة بالتحقيق .	113 – 112
الفرع الثالث : محكمة التحقيق المختصة	114 – 113
المطلب الثاني : إجراءات المحاكمة في الدعوى الجزائية الناشئة عن جريمة الامتناع عن كشف الذمة المالية .	120 – 114
الفرع الأول : نوع الدعوى الجزائية والمحكمة المختصة .	116 – 114
الفرع الثاني : إجراءات المحاكمة في الدعوى .	120 – 117
المطلب الثالث : دور هيئة النزاهة في الدعوى الجزائية .	124 – 120
الفرع الأول : تحريك الدعوى الجزائية .	121 – 120
الفرع الثاني : اختيار إكمال التحقيق .	122 – 121
الفرع الثالث : الطعن في القرارات والأحكام .	124 – 123
المبحث الثالث : الآثار القانونية الإدارية .	138 – 125
المطلب الأول : إنهاء الخدمة الوظيفية نهائيا .	131 – 125
الفرع الأول : العزل .	127 – 125
الفرع الثاني : الطرد .	129 – 127
الفرع الثالث : فسخ العقد .	130 – 129
الفرع الرابع : الإخراج .	131 – 130
المطلب الثاني : إنهاء الخدمة الوظيفية مؤقتا .	136 – 131
الفرع الأول : الفصل .	135 – 131
الفرع الثاني : الإخراج .	136 – 135
المطلب الثالث : وقف المستحقات المالية .	138 – 136
الفرع الأول : الأساس القانوني لقرار وقف المستحقات المالية .	137 – 136
الفرع الثاني : مدى مشروعية القرار .	138 – 137
الفرع الثالث : الآثار المترتبة على القرار .	138 – 138
الخاتمة .	146 – 139
المصادر .	156 – 147
الملخص باللغة الانكليزية .	A – C

الملخص

يعالج موضوع البحث " جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية " , والتي تمثل اقصى ما توصل إليه المشرع الجنائي من اسباغ الحماية الجنائية لنظام " كشف الذمة المالية " الذي اريد له ان يكون نظاما فعالا ذو نتائج طيبة ملموسة في مجال منع ومكافحة جرائم " الكسب غير المشروع " , حيث يمثل هذا النظام خلاصة ما توصلت إليه الأنظمة القانونية في مختلف دول العالم لمكافحة جرائم الكسب غير المشروع التي اضحت من أهم واخطر الظواهر الاجرامية التي انتشرت في المجتمعات الدولية , ومن هنا جاء الاهتمام الدولي والوطني به .

إن التنظيم القانوني لنظام " كشف الذمة المالية " شمل مختلف النواحي المتعلقة به , من حيث تقنين احكامه ومبادئه وقواعده العامة , وتحديد نطاقه الشخصي , ونظم تطبيقه والعمل به , واليات التدقيق والمراقبة , وصولا إلى تجريم الافعال أو الامتناعات المخالفه لأحكامه .

ولما كان التجريم لحماية أي مصلحة أو حق هو اقصى ما قد يصل إليه المشرع لتوفير الحماية الجنائية ؛ ولما كانت نصوص التجريم والعقاب تمثل موضوعا جاذبا للباحثين والدارسين , لما لها من أهمية بالغة وكبيرة في مجال صون الحقوق والحريات ؛ عليه فقد وقع الاختيار على هذا الجانب من جوانب التنظيم القانوني لنظام كشف الذمة المالية وهو " جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية " .

وقد حاولنا تسليط الضوء على مختلف الجوانب القانونية لهذه الجريمة في حدود نطاق التشريعات العراقية , وبعض التشريعات العربية التي عرفت هذه الجريمة , وهي التشريعات : المصرية والأردنية والكويتية , إذ سنلجئ إلى المقارنة بينها وبين التشريعات العراقية في كيفية تناول ومعالجة هذه الجريمة , وفي مختلف جوانبها القانونية .

وقد اعتمد البحث خطة بحث , اقتضت تقسيم الرسالة على ثلاثة فصول , سبقتها مقدمة وأعقبتها خاتمة , أما الفصل الأول : فقد تناول ماهية " جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية " إذ قسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول مفهوم جريمة الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية , وفي المبحث الثاني التنظيم القانوني لكشف الذمة المالية ,

والمصلحة المحمية ونصوص التجريم والوصف القانوني للجريمة , وكان الهدف من ذلك تحديد ماهية هذه الجريمة وبيان ذاتيتها لتمييزها عن بقية الجرائم المشابه لها .

أما الفصل الثاني : فقد تناول البنيان القانوني للجريمة , إذ قسمناه على ثلاثة مباحث , تناولنا في المبحث الأول الركن المادي , وفي المبحث الثاني الركن المعنوي , وفي الثالث تناولنا الركن الخاص للجريمة , وكان يهدف إلى بيان وبحث الاركان العامة للجريمة وأركانها الخاصة .

أما الفصل الثالث : فقد تناول الآثار القانونية الناشئة عن هذه الجريمة , وقسمناه على ثلاثة مباحث : تناولنا في الأول الآثار القانونية الاجرائية للجريمة , وفي المبحث الثاني تناولنا الآثار القانونية الموضوعية للجريمة , وفي المبحث الثالث تناولنا الآثار القانونية الإدارية للجريمة , وكان الهدف من هذا الفصل بيان الآثار القانونية الناشئة عن الجريمة (الاجرائية والموضوعية والإدارية) .

وأخيرا انهينا هذا البحث بخاتمة اوجزنا فيها ما توصل إليه البحث من نتائج كان من اهمها : ان النصوص القانونية في قانون الكسب غير المشروع العراقي الخاصة بالتجريم والعقاب للامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية لا زالت سارية المفعول ونافذة لغاية يومنا هذا , وهي قابلة للتطبيق في الوقت الحالي من قبل السلطة القضائية , إضافة إلى ذلك توصلنا إلى ان احد النصوص القانونية في قانون العقوبات العراقي النافذ تنطبق تماما على السلوك السلبي بالامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية , وهي ايضا قابلة للتطبيق من قبل السلطة القضائية .

واقترحنا دعوة السلطة القضائية لتطبيق النصوص القانونية الخاصة بتجريم الامتناع عن تقديم كشف الذمة المالية وفرض العقوبات المقررة في تلك النصوص , لضمان توفير الحماية الجنائية لهذا النظام التي أراد المشرع توفيرها له ؛ عسى أن يحقق النتائج الايجابية المرجوة من تطبيقه والعمل به .

ونأمل من كل ذلك ان نكون قد تناولنا الموضوع بصورة تغطي كافة جوانبه , لتكون مساهمة تنير الطريق أمام كل من يعنيهم الأمر لتحقيق الاهداف والنتائج التي من اجلها طبق هذا النظام .